

**دور النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية كنموذج لدعم الذكاء الاقتصادي
في تحسين تنافسية المنظمات الجزائرية**
**THE ROLE OF THE NATIONAL ECONOMIC INFORMATION SYSTEM AS A
MODEL TO SUPPORT ECONOMIC INTELLIGENCE IN IMPROVING THE
COMPETITIVENESS OF ALGERIAN ORGANIZATIONS**

الخامسة سايجي^{1*}، نوال هاني²، صونيا زحاف³

¹ جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر).

² جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ³ جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/11/07

تاريخ الاستلام: 2019/09/28

ملخص:

تعاني المنظمات الجزائرية من عدم توفر أنظمة الحماية بالقدر الكافي، بسبب فقدانها لعنصر المعلومة وآليات معالجتها وبالتالي عدم قدرتها على استغلالها في الوقت المناسب، وعجزها عن مراقبة التطورات الاقتصادية ومواكبتها، فهي بذلك تفتقد إلى سيولة المعلومات التي تمكنها من البحث والتطوير واتخاذ مختلف القرارات اللازمة، وبالتالي فإن أغلب المنظمات الجزائرية تفتقر إلى أنظمة الذكاء الاقتصادي، وفي هذا الإطار قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لدعم الذكاء الاقتصادي، ومنها إرساء نظام معلومات وطني باعتباره المصدر الأساسي للمعلومات التي من شأنها أن تدعم المنظمات الجزائرية، وتمكنها من تحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاح : ذكاء اقتصادي ؛ معلومة اقتصادية ؛ نظام وطني للمعلومات الاقتصادية ؛ تنافسية المنظمات

تصنيف JEL : D08 ؛ L29

Abstract:

Algerian organizations are suffering from the lack of protection systems adequately, as a result of the loss of information and processing mechanisms. This lack impedes the information exploitation that's required in R&D and decision making in the appropriate time, as well as their inability to control and adapt with the economic changes. For this, there is a lack in most of Algerian organizations of economic intelligence. In this context, Algeria has taken several measures to support economic intelligence, in addition to establishing a national information system as a source of information that support Algerian organizations, and a means of improving the companies' competitiveness in the international markets.

Keywords: Economic intelligence; Economic information ; National economic information system; Competitive organizations

Jel Classification Codes : D08 ; L29

* المؤلف المرسل: الخامسة سايجي

I- تمهيد :

يشهد العصر الحديث تزايد المعلومات بشكل كبير، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى أن العشر سنوات الأخيرة شهدت كما من المعلومات يعادل كمية المعلومات التي أنتجتها البشرية على مدى القرون المنصرمة، كما أن مصادر الحصول على المعلومات هي في ازدياد ونماء أيضاً، حيث تركزت العديد من دراسات علم المعلومات على التحسين والتطوير في عملية فهم طبيعة المعلومات ومكوناتها وكيفية حصرها وتجميعها وتبويبها وتصنيفها وتحليلها بهدف الاستفادة منها بفعالية عالية، ولهذا فقد تزايد اهتمام الدول باستثمار الثروة المعلوماتية والاتجاه نحو إدارة المعلومات والمعارف بوصفها مورداً حيوياً وركيزة أساسية للتقدم بمختلف جوانبه.

وهذا ما دفع بجميع المنظمات إلى البحث عن الطرق الفعالة والتي تكفل لها بلوغ التفوق التنافسي ضمن قطاع هذا النشاط الذي تزاوله من خلال التركيز على تحقيق مزايا تنافسية، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من المعارف والمعلومات والبحث عنها وإدارتها بذكاء بما يؤدي إلى تحقيق التقدم والتطور المستمر.

ففي ظل هذه التطورات الحديثة برز الذكاء الاقتصادي كشكل من أشكال الحس الاقتصادي الجيد، فحتى تستطيع منظمة الأعمال أن تنتج، تسوق وتبدع فهي تحتاج إلى معلومات دقيقة، كاملة وقابلة للاستغلال، فتحليل وتنظيم المعلومة أصبح عملاً يتطلب الإلمام الجيد بما يدور في بيئة الأعمال، فأى منظمة تبحث عن طرق لمراقبة بيئتها وكشف الفرص والتهديدات الموجودة بها، ومختلف المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات التي تهم المنظمة، كما تسعى لحماية موارثها المعرفي وتدعيم قدرتها على الدفاع عليه، وهذا ما يستدعي توفر أنظمة معلوماتية توفر المعلومات المطلوبة.

وفي هذا الإطار يعتبر نظام المعلومات الوطني والذي يشمل عدة مراكز تعمل على إنتاج المعلومات الاقتصادية عن طريق جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونشرها، المصدر الرئيسي الذي يمد مختلف المنظمات والقطاعات بالمعلومات اللازمة، وبالتالي فهو يعتبر خطوة أساسية نحو تهيئة مقومات الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية وتحسين تنافسيتها.

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن يساهم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في دعم الذكاء الاقتصادي من أجل تحسين تنافسية المنظمات الجزائرية ؟

1. ماهية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية :

هو عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلاً عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى.

2.1. متطلبات إنشاء نظام وطني للمعلومة الاقتصادية:

يتطلب إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية عدة شروط يجب توفرها كي يستطيع أداء المهام المنوطة به على أكمل وجه، تتمثل فيما يلي:

1.2.1. وضع استراتيجية وطنية للمعلومات: وتكمن أهمية هذه الإستراتيجية فيما يلي:

- توفر قاعدة زمنية لمراقبة وتقويم مسار العمل وتقدمه، وتسمح بإعادة النظر باستمرار في الاستراتيجيات الفرعية قصد الاستجابة للتطورات الجديدة.
- تساعد في تحديد الاحتياجات العامة من المعلومات وفق مخططات مرحلية.

- تمكن من معرفة المتطلبات التمويلية لهذا النظام.
- تساعد في نشر ثقافة المعلومة كمورد استراتيجي. (دريس و رحيم، 2006)

2.2.1. تأمين إطار قانوني:

لا بد من وجود منظومة تشريعية خاصة بالإعلام تشمل على وجه الخصوص إلزامية الإفصاح بالنسبة لمختلف الهيئات والمؤسسات، وكذا الإجراءات القانونية المتعلقة باستخدام المعلومة. (رحيم، 2003)

3.2.1. توفر الموارد البشرية اللازمة لهذا النظام:

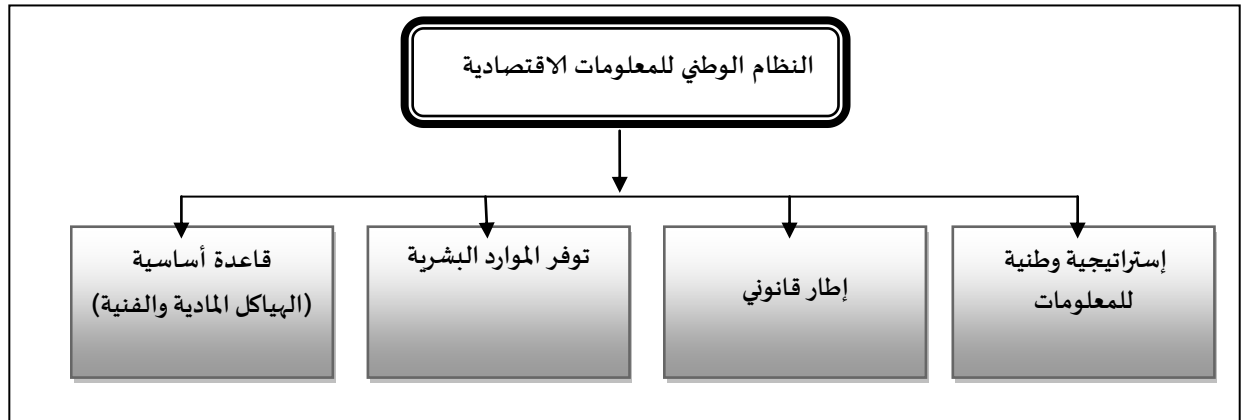
يتطلب إقامة مثل هذا النظام وجود كفاءات مختصة في مجال إدارة المعلومات، سواء من حيث طرق وأساليب الحصول عليها، وما يتطلبه ذلك من مهارة وكفاءة، أو من حيث التعامل معها تقنيا، بما يقتضيه ذلك من كفاءة في تخزينها وتبويبها، وكذا ما يحتاجه هذا النظام من مختصين في تفسير وتحليل هذه المعطيات، وبالتالي نشرها بالكيفية المناسبة حتى تفي بالغرض من وجودها. (CNES, 2004)

4.2.1. توفير قاعدة أساسية من الهياكل المادية والفنية:

ونقصد بها المباني اللائقة والتجهيزات الضرورية المتطورة والبرامج المعدة لمعالجة المعلومات، وكذا ضرورة وجود شبكة ربط معلوماتية متطورة، ليس فحسب شبكة الإنترنت، بل أيضا شبكة الربط ما بين مختلف الأنظمة الفرعية، لاسيما منها ذات الصلة الوطنية. وعلى سبيل المثال نتحدث في مجال التعليم العالي على شبكة المكتبات الجامعية الجزائرية. (دريس و رحيم، 2006)

و يمكن توضيح هذه النقاط من خلال الشكل اللاحق، والذي يمثل الركائز التي يمكن من خلالها إقامة نظام وطني للمعلومات على أسس صحيحة و متينة:

الشكل (1): متطلبات إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحثين

3.1. مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

بالنظر إلى تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية نجد أنه يتكون من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها وتبويبها على النحو التالي: (بلوناس و بوزيدي، 2012)

1.3.1. نظام المعلومات الإحصائية:

حيث يعتبر النواة الأساسية التي يمكن من خلالها تجسيد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وهذا النظام هو عبارة عن "مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار"، وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام :

- المراكز الوطنية للإحصاء.

- المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات.

- البنوك المركزية.

- المراكز المتخصصة الأهلية (الخاصة).

2.3.1. نظام المعلومات المحاسبية:

ويعني هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها، ومن ثمة نشرها، ليتسنى للمهتمين بها الاستفادة منها. ويعتبر نظام المحاسبة الوطنية جوهر هذا النظام، والذي هو عبارة عن "أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، ويرمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطاتها، ويسمح بتكميم وتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين، كل ذلك في إطار محاسبي مشترك و دقيق، و يمكن أن يمثل هذا النظام كل من:

- الجهات الجبائية التي تحصل على المعلومات من خلال ما يخوله لها القانون من إلزامية التصريح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات.

- المؤسسات المالية (البنوك، مراكز التامين، صناديق الضمان الاجتماعي، الخ)، وما تشترطه من معلومات للتعامل مع أي مؤسسة.

- المؤسسات الاقتصادية (الخاصة والعمومية)، والتي تملك نشرات خاصة بها يمكن أن تصدرها دوريا لتمكن المهتمين (مساهمين، دارسين... الخ) من معرفة وضعياتها المالية.

3.3.1. نظام المعلومات التسيرية:

ويتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويمكن أن يعبر عن هذا النظام كل من:

- الوزارات المعنية (المالية، السياحة، الزراعة، الصناعة... الخ).

- المديرية التابعة للوزارة (جهوية أو محلية).

- المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

- مراكز البحث والتوثيق: وتتمثل في مجموع المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة، كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات

الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات أو غيرها، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق . (Dahman, 2005)

4.3.1. أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية : (Djeflat, 2005)

- الاتصال عن بعد

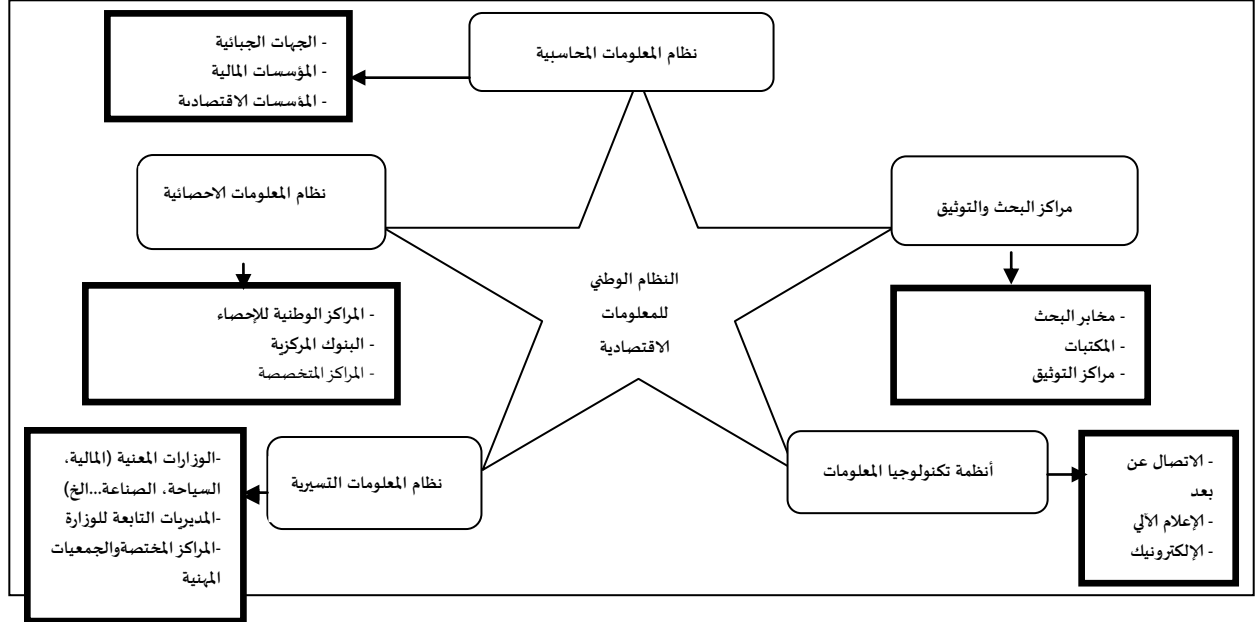
- الإعلام الآلي (المعلوماتية).

- الإلكترونيك وتقاعتهما.

و تفاعل هذه العناصر يستوجب دعم وتطوير مجموعة من الوسائل من خطوط الهاتف، أجهزة الكمبيوتر، البرامج المعلوماتية، شبكات الانترنت... الخ.

وعليه، يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا شتى، لعل أهمها سرعة الاتصال والتوصيل (الإعلام)، والشكل اللاحق يمثل مختلف مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

الشكل (2): مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية



المصدر: من اعداد الباحثين

4.1. أهمية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في دعم المنظمات:

وجود مثل هذا النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأنها أن تدعم هذه المؤسسات وتساعد في عدة مجالات: (رحيم، 2003)

- يوفر لها هذا النظام معلومات عن القطاع التي تشتغل فيه، وبالتالي الحصول على معلومات تخص فرص الاستثمار والمنافسة.
- يوفر لها معلومات عن السوق، ومنه معرفة إمكانية التوسع وكميات الإنتاج الواجب توفيرها.
- يوفر لها معلومات عن الدخل الفردي، وبالتالي معرفة مستوى الأسعار المقبول، وكذا اتجاه أذواق المستهلكين.
- يوفر لها معلومات عن الامتيازات القانونية الخاصة بقطاع المؤسسات، وبالتالي الاستفادة من هذه الامتيازات.

2. أهمية الذكاء الاقتصادي في تدعيم التنافسية :

يعتبر مصطلح الذكاء الاقتصادي من المصطلحات التي ظهرت كنتيجة لظهور اقتصاد المعرفة وسوف نتعرض ببعض من التفصيل إلى بعض تعاريفه، نشأته، خصائصه ومراحله.

1. تعريف الذكاء الاقتصادي:

أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي كان سنة 1994 من طرف Martre مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، حيث تم تعريفه على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجياتهم".

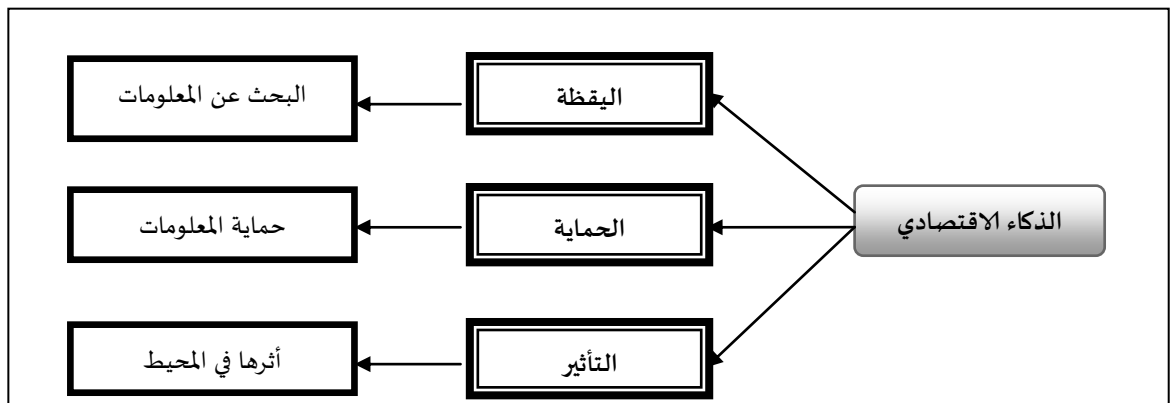
ونظرا لضرورة اعتماد مدير المنظمة لإستراتيجية تطوير منتج جديد، الاستثمار في سوق جديد، تحسين المردودية ، معرفة منافسيه ، أخذ القرار الصائب في الوقت المناسب ...الخ ، فإن الأمر يتطلب فهم المحيط الذي يتعدى واستمرار. ففي هذا الإطار تعتبر المعلومة مادة أولية أساسية للإدارة الجيدة للمنظمة. (خليل وبوعبدلي، 2005) كما يعرف الذكاء الاقتصادي على أنه "مجموعة من الوسائل البشرية و التقنية التي يتم وضعها للوصول إلى تطور مؤسسة اقتصادية ما، ويتعداه حتى يشمل اقتصاد بلد ما.

إنّ الذكاء الاقتصادي بعبارة أخرى، يهتم بكل ما يُجرى و يفعل في الأسواق. إنه نظام كامل تتوحد فيه التقنيات والكفاءات البشرية، إن التحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومة الصحيحة وليس التقريبية قبل الآخرين، لأنها تساعد على حل المشاكل و الوقاية ،بأخذ القرارات المناسبة وسبق المنافس وتطوير أساليب العمل والمنتوج في وقت وجيز، (ديلي، 2008) وبالتالي فهو عامل أساسي للمنافسة.

2.2. عناصر الذكاء الاقتصادي:

يتألف نظام الذكاء الاقتصادي من ثلاث نظم مترابطة ومتكاملة، (بودرمة، 2012) وهي ممثلة في الشكل التالي:

الشكل (3): عناصر الذكاء الاقتصادي



Source: Boudjema. M, intelligence économique: concept, définitions, et mode opératoire, séminaire des sensibilisations à l'intelligence économique et à la veille stratégique, alger-hotel el aurassi, Algérie, le 23/12/2008, p8.

1.2.2. اليقظة الاستراتيجية: تلعب اليقظة الإستراتيجية دورا متكاملًا في نظام الذكاء الاقتصادي، حيث يمكن تلخيص دورها في أربعة وظائف وهي:

- التوقع: وهو توقعات لنشاط المنافسين أو تغيرات المحيط.
- الاكتشاف: اكتشاف منافسين جدد أو محتملين، والمنظمات التي يمكن شرائها أو التي يمكن إقامة شراكة معها من أجل التطوير، اكتشاف فرص في السوق.
- المراقبة: مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الإنتاج التي تسمح أو تستهدف النشاط، التنظيمات التي تغير في إطار النشاط.

- التعلم:تعلم خصائص الأسواق الجديدة، أخطاء ونجاح الآخرين (المنافسين)، مما يسهل تقدير المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير أو بناء نظرة موحدة للمسيرين.

2.2.2. الحماية: إن هدف الذكاء الاقتصادي هو الحفاظ على المعلومة من أخطار التجسس واقتحام نظام المعلومات ومن أخطاء الإهمال وعدم الكفاءة كحذف البيانات أو إتلافها.

3.2.2. التأثير: التأثير هو استخدام المعلومة بطريقة تمكن المنظمة من العمل على بيئتها لجعلها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ومواجهة التيارات التي قد تكون ضارة.

3.2. خصائص الذكاء الاقتصادي:

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا بداية من القاعدة(المستوى الداخلي للمؤسسة) مروراً بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولاً إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة) ثم المستويات المتعددة الجنسيات(المجموعات المتعددة الجنسيات)أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة).

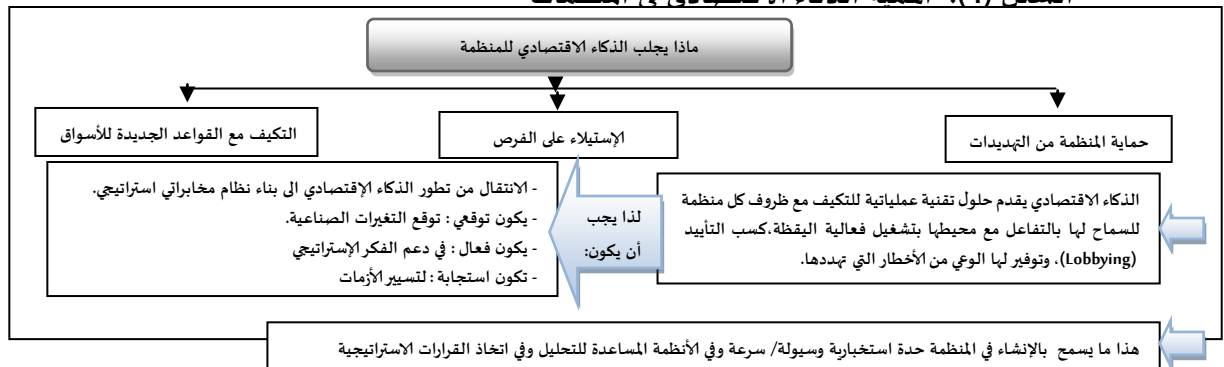
ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي : (عبد الكريم، 2012)

- الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية.
- تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

4.2. دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المنظمات:

إن للذكاء الاقتصادي أهمية كبيرة في بقاء وتوسع نشاط المنظمات في ظل اشتداد حدة المنافسة وسرعة التطور التكنولوجي، خاصة مع ما يصيب الاقتصاد العالمي اليوم من جراء الأزمة المالية العالمية الحديثة، وبالتالي يوفر الحماية للمنظمة من التهديدات الخارجية، ويمكنها من استغلال الفرص قبل منافسها، وكذا التكيف مع مختلف التغيرات الخارجية، والشكل التالي يوضح أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمنظمة.

الشكل (4): أهمية الذكاء الاقتصادي في المنظمات



source: Nabila Sahnoun, Introduction à la démarche d'Intelligence économique dans l'entreprise, Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger _ Hôtel El Aurassi, Alger, le 23.12.2008, p 03.

إن توظيف استخدام التكنولوجيا في عالم الأعمال بالشكل الصحيح والفعال يساعد في تحقيق أهداف المنظمات، وذلك من خلال قوة المعلومات التي تعتبر مكونا أساسيا وأحد الأصول بهدف الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات، وتحويل البيانات من مجرد أرقام إلى معلومات ومعارف لمساعدة صناع القرار باتخاذ القرارات الصائبة والإستراتيجية التي تنعكس بشكل جوهري على أسلوب وعمل هذه المنظمات من أجل تحقيق ربحية أكبر في مجتمع أكثر تنافسية.

إن الذكاء الاقتصادي يكتسب أهمية خاصة نتيجة لما تشهده بيئات العمل من تغير سريع في البيانات التي تحتفظها المنظمات والمعلومات التي تنتجها، وفي آليات اتخاذ القرار وتعاضل المنافسة على المستويات المحلية والدولية، مما يفرض المزيد من التحديات التي تستدعي توظيف برامج ذكية تساعد في مراقبة أداء العمل وتحديد التغيرات التي يجب إجراؤها، وفي تحديد موقع المنظمة من الأهداف والاستراتيجيات التي وضعتها لنفسها.

إن الانتقال إلى مجتمع المعرفة يمثل طموحا استثنائيا لدى جميع المجتمعات بهدف الاستثمار الأفضل للموارد وخلق حالة تفاعلية بين جميع مكونات المجتمع وربط الأدوات التقنية المستخدمة لبناء نظم المعلومات في قطاع الأعمال مع الأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات من أجل بناء استراتيجيات الأعمال اعتمادا على المعلومات والمعارف.

كما تظهر أهمية تطبيقات ذكاء الأعمال بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الانتقال من مجرد بناء الأنظمة المعلوماتية في المنظمات إلى تحليل الأعمال عن طريق تجميع المعلومات عن العمليات التي تقوم بها كالتسويق والبيع وأنشطة الخدمات وسلوك العملاء وأنظمة الموردين.

كما تلعب تطبيقات الذكاء الاقتصادي دورا هاما في مساعدة المنظمات على وضع استراتيجياتها المستقبلية والوصول إلى تحقيقها، واستخدام هذا النوع من التطبيقات لمواجهة تحديات عالم الأعمال، كما تمكن من دراسة المعلومات المتعلقة بمختلف المتعاملين الاقتصاديين. (الدردري، 2010)

3. مساهمة النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في تنمية الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية:

1.3. غياب المعلومة في المنظمات الجزائرية:

تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات، ولعل من بين أهم هذه المشاكل نجد مشكل نقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه، ونوضح ذلك فيما يلي: (عبد الكريم، 2012)

1.1.3. ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل: حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس... الخ، كما أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وإن وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر.

2.1.3. ندرة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار: فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.

3.1.3. نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني): حيث يفتقر صاحب المشروع (كفكرة) أو المنظمة (كواقع) إلى معلومات لا مناص منها منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين (المحليين والأجانبين)، المنافسين المحتملين، الخ. ومن شأن نظام المعلومات الوطني توفير مثل هذه المعلومات.

4.1.3. نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي): يشكل غياب مثل هذه المعلومات، والتي تحمل بعدا استراتيجيا، خطرا يهدد المنظمات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي

يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، قد يعرف عنك الكثير دون ان تعرف عنه سوى القليل، وهو ما يؤدي الى الصدمة، مما يسبب انهيارا وتراجعا للمؤسسات المحلية، وهذا ما تخشى الجزائر من حدوثه في إطار الانضمام إلى الاقتصاد الدولي في شكله الإقليمي (اتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطية) أو في شكله العالمي (المنظمة العالمية للتجارة).

5.1.3. نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية: حيث يجد أصحاب المنظمات الجزائرية، صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، واشترطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المنظمات الجزائرية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق وسلوك المستهلك.

6.1.3. نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة: ويدفع هذا النقص المنظمات الجزائرية إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن هذا غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك المنظمات الجزائرية تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، وهو ما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

وتسعى المنظمات الجزائرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، وبالمقابل يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المؤسسات.

7.1.3. عدو وجود هيئات (مراكز) متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها: إن توفر المعلومات والبيانات في شكلها الخام قد يشكل في حد ذاته مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المنظمات الجزائرية عادة لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يوجب عليهم البحث عن مغزى هذه البيانات ومدلولاتها في شكل مبسط أو بنوع من الشرح والتحليل، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات ومراكز متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

2.3. أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية لدعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية:

نظرا للصعوبات السابق ذكرها والتي تعاني منها اغلب المنظمات الجزائرية، فقد عملت الجزائر على بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والذي يشمل:

1.2.3. نظام المعلومات الإحصائية: ممثلا بالديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة عمومية تتولى القيام بالمهام التالية: (ons, 2013)

- إنتاج المعلومات الإحصائية التي يمكن استخدامها وتسمح بتنمية البلاد، وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
 - يدرس ويعد ويقترح القواعد المتعلقة بإقامة منظومة وطنية إحصائية، وتعزيزها وتوسيعها ومتابعة تنفيذ تطبيقها.
 - يوحد التعاريف الإحصائية وتصنيفاتها ومفاهيمها، وينسق المناهج الإحصائية ووسائلها وأشغالها لدى جميع المتعاملين في هذا الميدان، كما يوحد الفهارس والرموز الإحصائية ويوفق بينها.
 - يقوم بحساب المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والأرقام الاستدلالية، بما في ذلك المتعلقة منها بالأسعار.
 - ينظم ويشجع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية ويعد حوليات ومنشورات إحصائية.
- 2.2.3. نظام المعلومات التجارية والاستثمارية: ويتمثل في:

- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: وتقوم بإنتاج ونشر مجموعة من المعلومات عن التجارة والصناعة في الجزائر، وتوجه هذه المعلومات أساسا إلى أصحاب المنظمات والمستثمرين في الجزائر. (caci, 2013)

- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات: وهو مركز تابع للمديرية العامة للجمارك وهو مكلف بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: وهي وكالة تابعة لرئاسة الحكومة مكلفة أساسا بالبحث والدراسة وتقديم المقترحات والآراء من أجل ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر. (andi, 2013)

- نظام المعلومات العلمية والوثائقية: ويتمثل في :

✓ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني: وهو هيئة عمومية ذات طابع علمي وتقني تعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتستند أنشطته على البحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية والخدمات، البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشبكات والإعلام الآلي التطبيقي، كما أنه مسؤول عن خدمة الانترنت (الاتصال بالشبكة، الاشتراك..). (cerist, 2013)

✓ المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية: ويعمل على جمع وتصنيف الدراسات ذات الطابع الاقتصادي كما يقوم بتنسيق كل الجهود التي تسعى إلى إنشاء وتطوير مراكز المعلومات والوثائق الاقتصادية. وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة للمنظمات الجزائرية من خلال مستويين اثنين هما:

- الأول على المستوى الجزئي: وذلك من أجل دعم المنظمات الجزائرية بالمعلومات اللازمة، حيث تعتبر المعلومة بمثابة السراج المضيء لمسارها.

- أما الثاني فيكون على المستوى الكلي: وذلك من أجل تأهيل المنظمات الجزائرية والوصول بها إلى مصاف المنظمات العالمية.

4. استراتيجية صياغة الذكاء الاقتصادي في تنمية تنافسية المنظمات الجزائرية:

1.4. عوائق إقامة نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

بين العوامل المعيقة لإقامة نظام للذكاء الاقتصادي يمكن ذكر خمسة عوامل أساسية هي :

- العوامل الوسائلية والفنية.
 - العوامل المتعلقة بالسياسات العامة.
 - العوامل المرتبطة بنظام الحاكمية في أجهزة الدولة والمؤسسات.
 - العوامل الثقافية.
 - العوامل المرتبطة بالموارد البشرية في البلاد.
- فعلى المستوى الثقافي، إن ما يلفت الانتباه هو إشارة التقرير لوجود بعض المقومات التي تميز الفرد الجزائري أثناء أدائه لمهامه كالاتصال الشفوي الذي أثبت نجاعته مقابل الاتصال الكتابي، وكذا ميل هذا الفرد نحو تشكيل الفرق الصغيرة الأمر الذي يساهم في تفادي النزاعات التنظيمية ومقاومة التغيير.
- وعلى مستوى الموارد البشرية، فهناك قناعة تامة بضرورة تكوين وتأهيل والمحافظة على الموارد البشرية المتاحة في مجال الذكاء الاقتصادي. إضافة إلى ضرورة تفعيل دور نشاط البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية والإدارية بما يتماشى وتحسين تنافسياتها داخليا وخارجيا.
- #### 2.4. مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

ولتتمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإتاحة الفرصة لباقي الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للمشاركة في صياغة إستراتيجية وطنية لإرساء عمليات الذكاء الاقتصادي والدراسات الإستراتيجية على المدى القصير. نقترح ماييلي: (تير، 2013)

1.2.4. دعم الشفافية والنشر: على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات. ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المؤسسات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة. وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المؤسسات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين.

2.2.4. تطوير البرامج البيداغوجية: من واجب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات. ويراعى في ذلك انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات و تقييمها واستخدامها أحسن استخدام، ولن يتأت ذلك إلا باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات ومراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة الأور متوسطية (اتفاقية برشلونة 1995)، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (2001) وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب.

3.2.4. تفعيل دور الغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية: تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات ووسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المردودية والتنوعية وإعادة تأهيل أفرادها. ويضعها دورها كحلقة أساسية في سلسلة الاستثمار والمقاولة في مصب اهتمام طالبي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. إلا أنه من الأساسي تحديد إستراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها على المستوى القومي، الإقليمي والعالمي.

4.2.4. شبكات البنوك والمؤسسات المالية الدولية: تعتبر هذه المؤسسات سلاح ذو حدين، يتمثل الحد الأول في كونها مؤسسات مهيكلية للإقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها ، مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية. أما الحد الثاني فيتمثل في قدرتها على تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن أقل ما يقال عنهم أنهم مربحون للمؤسسة.

5.2.4. هيئات دعم وتنمية الاستثمار: عمدت الدولة إلى إنشاء وكالة لترقية دعم ومتابعة الاستثمارات بهدف تفعيل سياسة الدولة في ميدان الاستثمار سميت سابقا بوكالة دعم ومتابعة الاستثمار وانطلاقا من 2001 بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي موضوعة تحت وصاية رئاسة الحكومة. تنحصر مهمة هذه الوكالة في تقييم المشاريع واتخاذ قرار منح المنافع المنصوص عليها في قانون ترقية الاستثمارات. كما هدف المشرع من خلال إنشائها إلى تقديم المساعدة الفعلية للمستثمرين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية.

6.2.4. هيئات دعم وتنمية الاستثمار: تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الإحصائية، الجبائية والمالية والتجارية للدولة في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية والاستمرارية تجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية. كما ان كل من الأساتذة والباحثين والصحفيين مطالبين بالمساهمة في إعداد مثل هذه النشاطات وإيصالها إلى جمهور الطلبة المتدربين والممارسين. إلا أن الأمر المهم هو تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة وأنظمة المعلومات، واستخدام الكفاءات في كافة مراحل إدارة الشؤون العامة.

II - الخلاصة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر نظام المعلومات الوطني والذي يشمل عدة مراكز تعمل على إنتاج المعلومات الاقتصادية (جمع المعلومات، تخزينها، معالجتها، نشرها)، المصدر الرئيسي الذي يمد مختلف المنظمات بالمعلومات اللازمة من أجل اتخاذ مختلف القرارات.
- يعتبر نظام المعلومات الوطني خطوة أساسية نحو تهيئة مقومات الذكاء الاقتصادي في المنظمات وتحسين تنافسيتها.
- الذكاء الاقتصادي هو نظام يشمل مجموعة من التطبيقات والتكنولوجيات التي من شأنها جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لاتخاذ القرارات، وهو يتكون من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في اليقظة الإستراتيجية، الحماية والتأثير.
- يكتسب الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة كونه يساهم في حماية المنظمة من التهديدات ويمكنها من معرفة الفرص واقتناصها، كما تستطيع بواسطته أن تتكيف مع قواعد السوق، الأمر الذي ينعكس ايجابا على تنافسيتها وتحقيق أهدافها، كما يعتبر أداة للتطوير والإبداع، فالذكاء الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المنظمة.
- يعتبر مفهوم الذكاء الاقتصادي مدخلا أساسيا لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.
- تعاني الجزائر من تأخر مستواها التكنولوجي والتنافسي حيث تعرف تأخر نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي، إضافة إلى تدني المستوى التكنولوجي وغياب الثقافة المعلوماتية ونقص البحث والتطوير لدى أغلب المنظمات الجزائرية، كما تعاني من مشكل نقص المعلومات في مختلف المجالات.
- قصد تعزيز الذكاء الاقتصادي في الجزائر ورغبة من الدولة الجزائرية في حل مشكل نقص المعلومات فقد قامت بإنشاء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية من خلال عدة مراكز معلوماتية تضمن تدفق المعلومات إلى مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- ومن أجل تهيئة مقومات الذكاء الاقتصادي قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات نحو ترسيخ الذكاء الاقتصادي لما توفره من مزايا ومعلومات من شأنها أن تدعم هذه المنظمات وتساعد في عدة مجالات، كما أنها تساهم في تأهيل المنظمات الجزائرية وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية.

- الإحالات والمراجع :

1. الدردري، (2010)، ندوة وطنية حول تطبيقات ذكاء الأعمال، الوكالة العربية السورية للأنباء، تاريخ الاطلاع 2013، على الموقع الالكتروني <http://www.sana.sy/ara> :
2. حسين رحيم، (2003)، نظام للمعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار مع تحليل مقارن ل(ONS, CERIST) في الجزائر و(IDSC) في مصر، الملتقى الدولي حول الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. رضا تير، (2013)، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير: واقعه وأفاقه في الجزائر، على الموقع الالكتروني: <http://www.csla.dz>.
4. سهام عبد الكريم، (2012)، سياسات دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن.
5. عبد الرزاق خليل، وأحلام بوعبدلي، (2005)، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن.
6. عبد الله بلوناس، ومجد بوزيدي، (2012)، دور الذكاء الاقتصادي في دعم المعلومة الاستراتيجية (مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية)، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن.
7. مسعود ديلي، (2008)، الذكاء الاقتصادي والعمل الضغط: الحروب الخفية، مدارات، جريدة القدس (6061).

8. مصطفى بودرامة، (2012)، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن.
9. يحيى دريس، و حسين رحيم، (2006)، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر.
10. Dahman, M, (2005), le système national d'information économique: élément pour une modélisation global, séminaire SNIE état et perspectives, SERIST, université Alger, Alger.
11. Djeflat, A, (2005), mondialisation des nouvelles technologie de l'information et de la communication et politique sociale, revue des sciences sociale .
12. CNES, (2004) , les exigences du mutation du système d' information économique et social contrubtion au débat national, projet de rapport.
13. cer caci, (2013) , www.caci.dz.
14. Ist, (2013) , www.cerist.dz.
15. Andi, (2013) , www.andi.dz.
16. Ons , (2013), www.ons.dz.